

الإدارة الدولية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة من منظور إسلامي

د. بن منصور نجيم
جامعة تلمسان - الجزائر

أ.د بن بوزيان محمد
جامعة تلمسان - الجزائر

إن إدارة الأزمات منذ ظهور صندوق النقد الدولي إلى غاية مشارف الأزمة العقارية الأمريكية كانت أغلبها تُدار تحت وصاية هذه المؤسسة النقدية الدولية، التي استطاعت أن تنجح في إدارتها تارة وتخطئ تارة أخرى، ساعية دائما لتحديث وتعديل سياساتها تناسبا مع طبيعة الأزمة المدارة، حتى تبقى دائما على رأس المنظومة النقدية وتحافظ على خاصية المقرض الملاذ الأخير.

الأزمة المالية العقارية التي تحولت بعد سنة إلى أزمة اقتصادية، والتي زادت من شرارتها أزمة الديون السيادية الأوروبية؛ أحدثت تغييرات أقل ما نقول عنها جذرية في سياسات الصندوق نفسه، وفي سياساته تجاه الدول الأعضاء، واتجاه التكتلات الإقليمية. فبعيدا عن الإعتبارات السياسية والنظرة التكنوقراطية، أطلق الصندوق العنان إن صح التعبير لأي سياسة أو خطة أو تكتل إقليمي أو دولي من شأنه أن يساعد أو يساهم في الخروج من براثن هذه الأزمة.

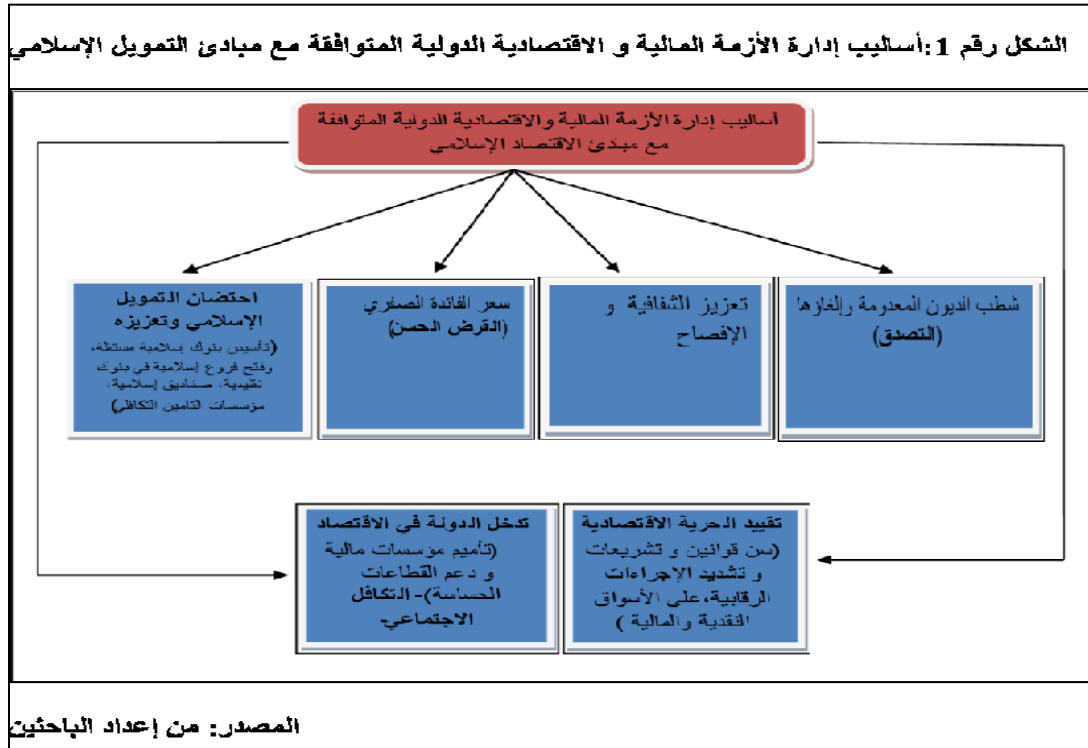
فأشاد بخطط الإنقاذ المتبعة من قبل الدول على رأسها تنسيق السياسات النقدية والمالية بين الدول، وسياسة التيسير الكمي التي أخذت حصة الأسد في إدارة هذه الأزمة، ليبارك لميلاد تكتلات إقليمية ودولية على غرار صندوق الاستقرار الأوروبي ومجلس الاستقرار المالي العالمي، بل لم يكتفي بذلك فقط، بل دخل مع الأول في تنسيقية مشتركة لإدارة أزمة المديونية الأوروبية، ومع الثاني كعضو فاعل في دعم أجهزة الإنذار المبكر لتفادي الأزمات المستقبلية.

بحكم أن الأزمة المالية الراهنة كانت بدايتها مصرفية، ضم صندوق النقد الدولي صوته إلى صوت دول مجموعة العشرين من أجل تعديل مقررات بازل II، بهدف فرض رقابة حثيثة على نشاط البنوك المصرفية التي أفرطت في الائتمان وكانت السبب الرئيسي للأزمة الراهنة، فتمخض عن ذلك بازل III، الذي نادى برفع نسبة كفاية رأس المال لتجنب مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

فشح السيولة ونقصها كانت السمة الرئيسية التي غلبت على الأسواق النقدية والمالية بعد تفجر الأزمة المالية العالمية، مما أتاح هذا المشكل الفرصة أمام التمويل الإسلامي، ممثلا في الصيرفة الإسلامية التي كانت عند مستوى

الحدث بانتشارها عبر أقطار العالم، مستغلة فائض السيولة لديها لأنها خرجت شبه معافاة من الأزمة المالية، فذاع صيتها وانتشرت فروعها عبر أقطار العالم، وأعتلت أصوات الدول والهيئات الإقليمية والمؤسسات الدولية، تنادي بفتح المجال أمام هذه الصناعة المصرفية وضرورة دراستها وتدريسها، واقتباس أهم المبادئ التي جعلتها بمنى عن هذه الأزمة المالية، ليدخل بذلك التمويل الإسلامي المنظومة المالية العالمية من الباب الواسع، ويصبح طرفا متميزا في إدارة هذه الأزمة المالية والاقتصادية.

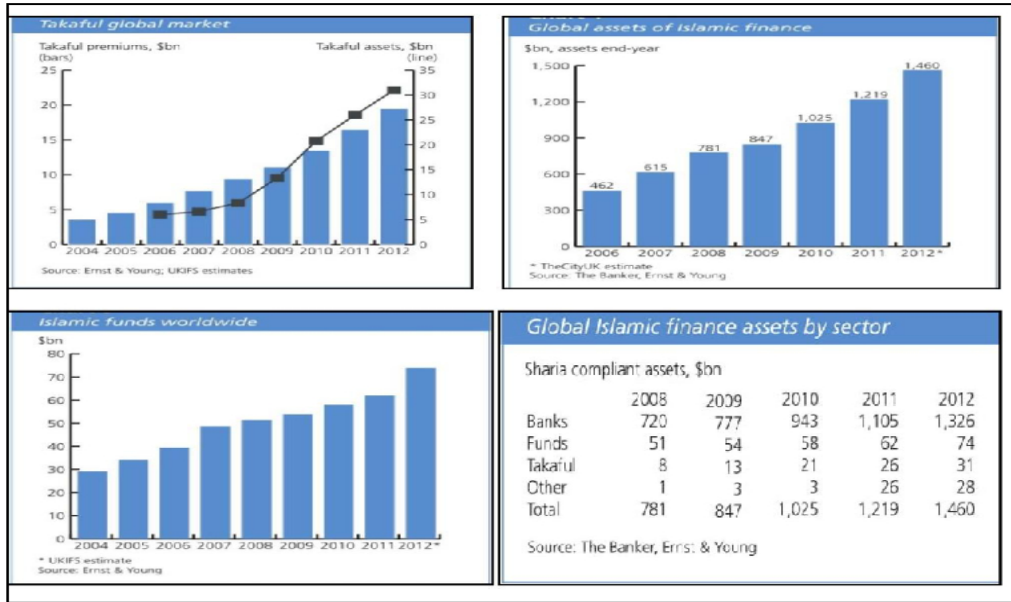
لا يمكن نكران أن هناك مجموعة من المبادئ المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تجسدت في هذه الإدارة الدولية للأزمة على الرغم من اختلاف التسميات من قبل الإقتصاديين الغربيين لغياب الوعي والفكر الإقتصادي الإسلامي لديهم. فسعر الفائدة الصفري وتشديد الرقابة، وفرض قيود على الحرية الإقتصادية، وزيادة تدخل الدولة، ومسح الديون وغيرها من الأساليب التي لفظتها الإدارة الدولية للأزمة، كلها مؤشرات على تطبيق المبادئ الإسلامية في هذه الإدارة، دون أن ننسى الاستعمال الصريح لهذه المبادئ من خلال تبني التمويل الإسلامي. من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول أن نختصر أهم الأساليب المتوافقة مع مبادئ التمويل الإسلامي في إدارة الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة مثلما يبينه الشكل أسفله:



إحتضان التمويل الإسلامي وتعزيزه

إن تبني الصيرفة الإسلامية وفتح الأبواب أمامها في معازل الرأسمالية الليبرالية، أكبر دليل على قناعة هذه الدول بهذه الصناعة المالية ومبادئها، وعلى رأسها قناعة الفاتيكان قلعة الكاثوليكية، الذي طالب البنوك الغربية الربوية كما جاء في صحيفة الفاتيكان الرسمية ونشرتها الإقتصادية بتاريخ ٢٠٠٩ / ٣ / ٧، أن تنظر بتمعن في القواعد المالية الإسلامية التي يراها قائمة على الأخلاق والمبادئ، التي يجب على البنوك الغربية أن تتحلى بها، لتحقيق الروح المفترض وجودها بين مؤسسات تقدم خدمات مالية (1). فالأرقام وحدها كفيلة بإبراز الانتشار الكبير للتمويل الإسلامي واحتضانه من قبل الدول الإسلامية وغير الإسلامية عبر أقطار العالم مثلما يبينه الشكل رقم ٢.

الشكل رقم 2: تطور التمويل الإسلامي عبر العالم بجميع أصنافه بين سنتي 2006-2012



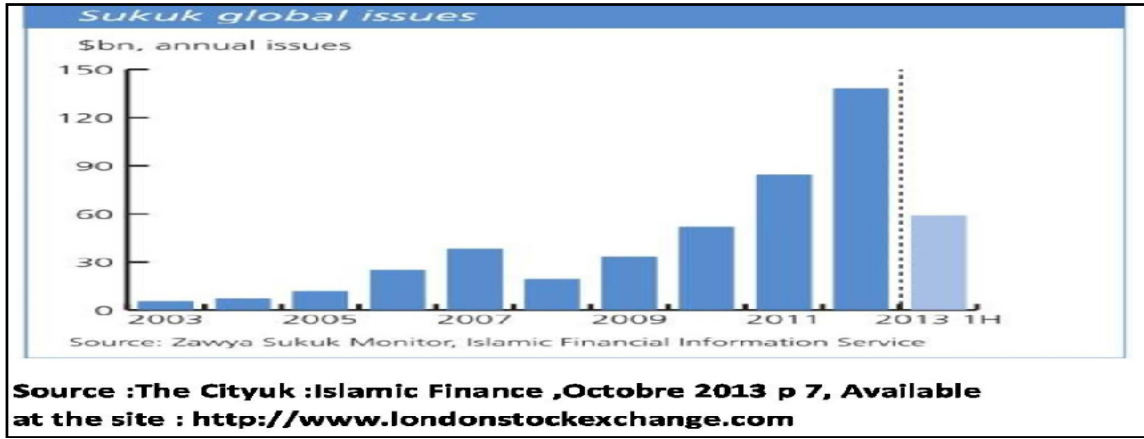
Source :The Cityuk :Islamic Finance ,Octobre 2013 Available at the site : <http://www.londonstockexchange.com>

فانطلاقاً من الشكل أعلاه نلاحظ أن حجم الأصول الإسلامية مجتمعة عبر العالم، قد نمت بوتيرة سريعة بين سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠١٢ قدرت نسبتها بـ ٢١٦.٢٪؛ إذا أخذنا أصول الصيرفة البنكية وحدها والتي تحوز على قرابة ٧٩٪ من مجموع الأصول الإسلامية، وأصول الصناديق الإستثمارية الإسلامية (٢) التي تمثل ٤٪ من مجموع الأصول، نجد أن نسبة الزيادة على التوالي قدرت بـ ٨٤.١٧٪، ٤٥.١٠٪ بين سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢. أما أصول مؤسسات التكافل (التأمين التكافلي)، والتي تمثل ١٪ من مجموع الأصول الإسلامية فقد حطمت الرقم القياسي في الزيادة بنسبة ٢٨٧.٥٪ في نفس الفترة؛ نجد قرابة ٩٠٪ من سوق التكافل العالمي تستحوذ عليها كل من إيران والسعودية،

أما الصناديق الإسلامية فنجدها متمركزة في ماليزيا، جزر كايمان، السعودية، البحرين، وبعض المراكز الأوروبية مثل لوكسمبورغ وإيرلندا.

فمن خلال هذه المعطيات، يلاحظ أن الأزمة المالية العالمية كانت حافزا كبيرا لنمو الصناعة الإسلامية بمختلف أصنافها، سواء في الدول الإسلامية أو غير الإسلامية، حيث فُتحت الأبواب على مصرعها لاحتضان منتجات التمويل الإسلامي القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، لاسيما أهم منتج له ألا وهو الصكوك الإسلامية؛ والذي يمثل ١٦٪ من مجموع الأصول الإسلامية العالمية. فكانت هذه الأخيرة (الصكوك) أحسن وسيلة مقتبسة من المبادئ الإسلامية لإدارة أزمة السيولة التي خلفتها الأزمة المالية، بتوفيرها التمويل اللازم للكثير من المؤسسات الإقتصادية المتوسطة والكبيرة، بما فيهم الحكومات التي أرهقها الإقتراض من الخارج، والتيسير الكمي القائم على زيادة العجز في الميزانية وما يصاحبه من تضخم إذا ما انجلى الكساد والركود الإقتصادي الحالي. فالشكل رقم ٣ يبين النمو الكبير لقيمة إصدارات الصكوك الإسلامية عبر العالم خصوصا بعد اتخاذ الأزمة المالية بعدا إقتصاديا إنطلاقا من سنة ٢٠٠٩.

الشكل رقم 3: إصدارات الصكوك الإسلامية عبر العالم بين 2003 و 2013



هذه السندات الإسلامية (الصكوك)، ذاع صيتها بعد الأزمة المالية العقارية وأصبحت حديث العصر بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية لما تقدمه من خدمات مالية واقتصادية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. حيث شهدت سوق الصكوك الإسلامية نموا مرتفعا وصل إلى نسبة ٢٠٪ في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، إستحوذت ماليزيا سنة ٢٠١٣ على أكبر حصة سوقية من إصدارات الصكوك بنسبة ٨٢.٣٦٪، تليها السعودية بنسبة ١٤.٦٩٪؛ أغلب هذه الإصدارات كانت سيادية بنسبة ٤٥٪ من مجموع الإصدارات، تلتها إصدارات الشركات بنسبة ٣٥٪، وإصدارات مختلطة بين الحكومات والمؤسسات بنسبة ٢٠٪ (٣).

تداول هذه الصكوك في أكبر مركز مالي في العالم في لندن، حيث بلغ عدد الصكوك الإسلامية المتداولة في هذا المركز سنة ٢٠١٢، ١٤ صكا بقيمة ١٤.٣ مليار دولار، ليرتفع سنة ٢٠١٣ إلى ٤٩ صكا بقيمة ٣٤ مليار دولار. في المقابل نجد في نفس السنة (٢٠١٣) على قائمة ناسداك دبي ١٢ صكا إسلاميا، وبورصة لوكسمبورغ قائمة لـ ١٦ صك إسلامي. من بين الصكوك المتداولة في هذه السوق، نجد أول صك إسلامي صادر عن شركة جنرال إلكتريك الأمريكية سنة ٢٠٠٩؛ صك إسلامي صادر عن البنك التركي **Kuveyt Turk**، صك المشاركة صادر عن شركة **International Innovative Technologies (IIT)** سنة ٢٠١٠ بقيمة ٦ ملايين جنيه إسترليني.

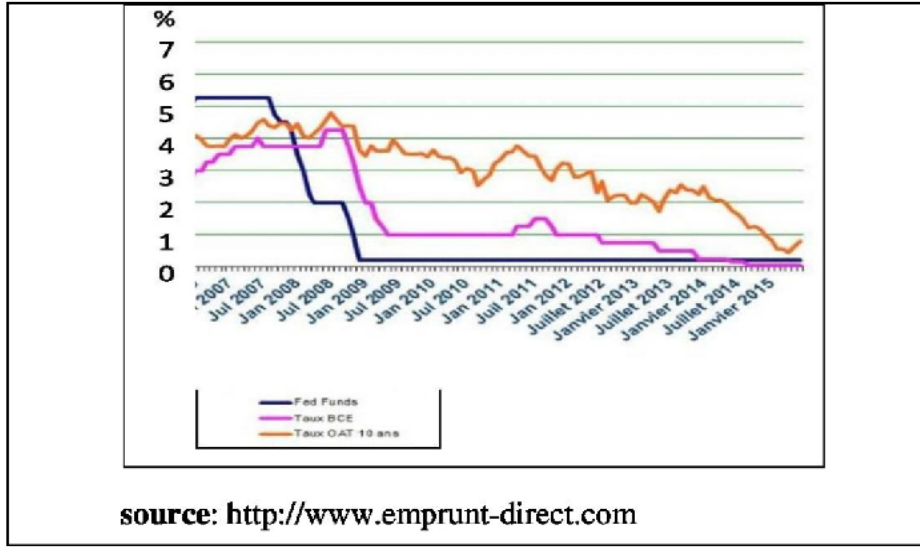
الأمر الذي زاد من ترسيخ مبادئ التمويل الإسلامي وتشجيع الأفراد والمؤسسات على تبني هذه الصناعة هو إصدار الصكوك السيادية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من قبل الحكومات، فعلى غرار الإمارات العربية المتحدة وقطر، وماليزيا وهونغ كونغ وغيرها من الدول السبقة في إصدار هذا النوع من الصكوك، نجد بريطانيا تصدر أول صك سيادي لها مع نهاية جوان ٢٠١٤ بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني، لتنتهج طريقها حكومة جنوب إفريقيا حيث قامت يوم ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤ بإصدار صك سيادي إسلامي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار. أما لوكسمبورغ مهدت الطريق مستقبلا لإصدار هذا المنتج بسنها قانونا يسمح بإصدار الصكوك الإسلامية وذلك يوم ٩ جويلية ٢٠١٤؛ أما الو.م.أ. إكتفت في هذه السنة ٢٠١٤ بإصدار أحد بنوكها **Goldman Sachs** لصكوك إسلامية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار مع نهاية سبتمبر ٢٠١٤، في انتظار لحاقها بمنافستها بريطانيا التي تحتوي على ضعف ما تحوزه الو.م.أ. من مؤسسات التمويل الإسلامي.

هذه الصكوك السيادية الإسلامية قائمة على المشاركة والإجارة، موجهة لتمويل البنى التحتية والتجارة الخارجية، كبديل عن الإصدار النقدي والإقتراض الدولي الذي أغرق دولا مثل اليونان، إسبانيا، البرتغال في خدمة ديونها (٤).

معدل الفائدة الصفري

إن أول أسلوب مقتبس من مبادئ التمويل الإسلامي كان سعر الفائدة الصفري، حيث أجمعت أغلب الدول المتقدمة على تخفيض سعر الفائدة الإسمي إلى قرابة الصفر مثلما يبينه الشكل رقم ٤، حيث نجد أن الفيدرالي الأمريكي حافظ على معدل الفائدة المنخفض ابتداء من جانفي ٢٠٠٩ إلى غاية سنة ٢٠١٥، أما البنك المركزي الأوروبي فقد حافظ على سعر الفائدة منخفضاً بين ٠ و١٪، ابتداء من جويلية ٢٠٠٩ ليلاص الصفر مع نهاية سنة ٢٠١٤، بنسبة ٠.٠٥٪.

الشكل رقم 4: أقصى تخفيض لسعر الفائدة للفيديرالي الأمريكي، البنك المركزي الأوروبي و السندات بين 2007-2015



أمّا إذا أخذنا معدل التضخم في الحسبان، فنجد أنّ سعر الفائدة الحقيقي انخفض إلى دون الصفر حتى أصبح سالبا في أغلب الدول المتقدمة على غرار الو.م.أ، أوروبا، واليابان .

إنّ إتباع هذه الدول الرأسمالية لهذه السياسة النقدية هو ترجمة لتشجيع الإستثمار القائم على الربح الذي يتجسد في الإستثمارات الحقيقية لا الوهميّة التي لفظتها الأسواق الماليّة من خلال المشتقات الماليّة. وهذا ما يركز عليه التمويل الإسلامي، فالنقود لا تلد النقود حسب المبادئ الشرعيّة للمعاملات الإسلاميّة، فالزيادة في المال لا تتجسد إلا من خلال العائد الذي يمكن أن تذرّه هذه الاستثمارات الحقيقيّة، لتساهم بذلك بزيادة حقيقيّة في النمو الإقتصادي.

أمّا إذا أخذنا قروض صندوق النقد الدوليّ الميسرة ذات سعر الفائدة الصفريّ فهي أشبه إلى القرض الحسن في التمويل الإسلاميّ. حيث نجد أنّ الصندوق أقدم على تقديم قروض من الصندوق الإستئماني للنمو والحد من الفقر سنة ٢٠٠٩ للدول منخفضة الدخل بإعفاء كلي من دفع الفائدة إلى غاية نهاية ٢٠١٦. بلغت قيمة القروض الميسرة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، ١١ مليار دولار، بمعدل ٢ مليار دولار سنويا يتم تمويل جزء منها عن طريق المساهمات المرتبطة بتوزيع أرباح مبيعات الذهب (٥).

تعزيز الشفافية والإفصاح (الحوكمة)

بعد اندلاع الأزمة الماليّة العالميّة أسرعّت الدول الرأسماليّة إلى العمل على زيادة فعاليّة آليّة الإفصاح والشفافية بشأن القوائم الماليّة، وملحقاتها من المعلومات المحاسبية، والتي أُصطلح عليها حوكمة الشركات، التي تُمكن مستخدمي هذه القوائم بمعرفة المركز الماليّ الحقيقيّ للمؤسسة الماليّة لتفادي الغرر، والتدليس والغش المحاسبي، وتسمح للمستثمرين بمعرفة أداء المنشأة التي يرغبون في اتخاذ قرار إستثماري في شأنها.

يركز مصطلح حوكمة الشركات على عدة نقاط لإدارة الشركات والإقتصاد بوجه عام، يأتي في مقدمتها وأكثرها أهمية على الإطلاق الشفافية في معاملات الشركات والعمليات المحاسبية والقوائم المالية، وكذلك تطبيق معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والبنوك التي تقدم القروض للشركات لمنع حدوث أزمات مصرفية، بما فيها تعديلات معايير بازل III التي تحد من المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية، وتبني طرق عادلة في إجراءات الإفلاس في حالة تعرض الشركة للفشل وذلك بتوزيع المخاطر بطريقة عادلة بين المساهمين والعمال والمالكين الدائنين. هذا فيما يخص المؤسسات والشركات المالية، أما بخصوص الوضعية الاقتصادية للدول فقد عزز الصندوق والبنك المركزي الأوروبي في منطقة الأورو، من معايير الشفافية والإفصاح بخصوص المركز المالي والاقتصادي للدول حتى لا تقع في براثن التلاعب بالميزانية وإخفاء القيمة الحقيقية للديون مثلما فعلت اليونان وفضحتها الحكومة الجديدة لبابانديريو.

فبالرغم من سماع هذا المصطلح (الحوكمة) في التسعينات وتبنيه من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سنة ١٩٩٩، إلا أن مجلس المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين كان له السبق في إصدار العديد من المعايير الشرعية، كلها تصب في خانة العرض والإفصاح، وتحث المؤسسات المالية على الشفافية والعدل في التعامل وعدم أكل أموال الناس بالباطل. فاستعمال الدول الرأسمالية لهذا الأسلوب يعتبر اقتباساً لمبادئ التمويل الإسلامي أو محاكاة له.

شطب الديون وإلغائها

إن من تعاليم ديننا الحنيف أن ترفق بالمدين، وتعطيه مجالاً واسعاً حتى يسدّد ديونه، مُراعاة للوضعية المزرية التي يتخبط فيها، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة الآية رقم ٢٨٢.

قال العلامة ابن عثيمين في تفسير سورة البقرة إن من فوائد الآية؛ فضيلة الإبراء من الدين، وأنه صدقة؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾؛ والإبراء سنة؛ والإنظار واجب؛ وهنا السنة أفضل من الواجب بنص القرآن؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، ووجه ذلك أن الواجب ينتظم في السنة؛ لأنّ إبراء المعسر من الدين إنظار، وزيادة.

فأوضح الله تعالى بهذه الآية أدب الدين والبعد الإجتماعي لدور المال وأضاف مفهوماً غير مألوفاً لدى الآخرين هو التصدّق، وميزه باليسر فكانت كلمة التصدق مرادفة في الشكل للديون المعدومة، التي انتهجت أغلب الدول من خلال شراء الأصول الهالكة والتي تعتبر ديوناً، على الاقتصاد ككل، على الشركات والمؤسسات المالية والأفراد، لكن كلمة التصدق تتجاوزها في المعنى والهدف. ضيف إلى ذلك التنسيق الدولي بين صندوق النقد الدولي

والبنك الدولي القائم على إلغاء الديون على الدول المثقلة بها من الدول منخفضة الدخل، مُراعاة للوضع الاقتصادي المتدنية لهذه الدول وعدم قدرتها على تحمل خدمة المديونية، دون الحديث عن تسديد أقساط رأسمالها؛ فتلك المبادرة أكبر ترجمة لهذه الآلية الكريمة في إقتصاد ربوي رأسمالي، همه الوحيد المحافظة على رأس المال مع زيادة الهامش المتمثل في الفائدة الربوية. فالتخلي عن رأس المال مع الهامش ولو جزئياً، ليس من مبادئ الرأسمالية، فهو أسلوب مقتبس من مبادئ الدين الإسلامي الذي يعود تاريخه إلى أكثر من أربعة عشرة قرناً، لكن الغرب بدلوا الغلاف الخارجي وكتبوا من صنع الرأسمالية (٦).

تدخل الدولة في الإقتصاد

من مبادئ الرأسمالية التي تعلو وتسمو بها، هي الملكية الخاصة، ومحاربة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فدورها يقتصر على حماية الأفراد والأموال والمحافظة على الأمن والدفاع عن البلاد. إلا أن الأزمة المالية الحالية، غيرت المفاهيم، فتأميم عدة بنوك وإنقاذ أخرى، ودعم بعض القطاعات الإنتاجية على غرار قطاع السيارات يتنافى مع ما يدعو إليه النظام الرأسمالي. فتلك الإجراءات لم تأتي من العدم، بل فرضتها الأوضاع الاقتصادية الهشة والمترابطة ببعضها البعض، والتي تطلبت تدخل الدولة مُراعاة لسلامة الإقتصاد الوطني المتعثر والذي بانهايار بعض قطاعاته تتداعى سائر القطاعات، ويكون نتاجه وخيما على المؤسسات المالية والمؤسسات الإنتاجية والأفراد العاملين في هذه القطاعات. فتخصيص جزء من الضرائب التي يدفعها عامة الأفراد والمؤسسات لإنقاذ مؤسسات مالية وإنتاجية ترجمة لعملية التكافل الاجتماعي التي يدعو إليها الإقتصاد الإسلامي. فإذا نظرنا إلى هذا الإجراء من الناحية الرأسمالية فهو تعدي على أموال الأفراد، بحكم أن هذا الجزء المخصص من ميزانية الدولة (و الذي يمثل التحصيل الضريبي أكبر نسبة منه)، الموجه لإنقاذ هذه المؤسسات يمكن استعماله في مشاريع أخرى، بينما مشكلة هذه المؤسسات هي مشكلة خاصة بها تبقى على عاتقها وتحلها بنفسها ولا دخل للدولة في تحمل أعباء لا ناقة لها فيها ولا جمل.

تقييد الحرية الاقتصادية

إن الحرية الاقتصادية هي الشعار الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي وتعتبر العصب الرئيسي الذي ينبض من خلاله هذا المذهب إقتداءً بالأب الروحي للرأسمالية - الإقتصادي والفيلسوف آدم سميث - صاحب مقولة: "دعه يعمل دعه يمر" الذي يرى أن الحرية الفردية والسعي نحو المنفعة الشخصية تتوافق مع تحقيق المنفعة والمصلحة العامة، فلا تعارض بينهما؛ فعندما يسعى المرء وراء مصلحته فإن (بدأ خفية) تدفعه إلى خدمة الصالح العام، وذلك على الرغم من أنه لم يكن يهدف إلى هذه الخدمة العامة.

وعليه تمّ بناء أساس الرأسمالية على تعزيز الحرية الاقتصادية، فتنامي الجشع والطمع عندما وجد فضاءً واسعاً لينشط فيه من خلال المضاربة والمقامرة، واستعمال جميع الوسائل غير الأخلاقية في الحصول على المنفعة الشخصية المتمثلة في الربح والفائدة تحت ذريعة الغاية تبرر الوسيلة؛ إلى أن حدث ما لا يحمد عقباه (الأزمة المالية). من بين الإجراءات التي اتخذتها أغلب الدول الرأسمالية أمام هذه الأزمة المالية، تقييد الحرية الاقتصادية من خلال سن قوانين واتخاذ مجموعة من الترتيبات كلها تحد من المعاملات المالية الوهمية القائمة على المشتقات المالية الخطرة؛ فنجد أن المسؤولين في أمريكا وأوروبا أصدروا قرارات بوقف المضاربات قصيرة الأجل، وعلى الأخص أسلوب البيع على المكشوف لمدة ١٢ يوماً في أمريكا، ولمدة أربعة أشهر في إنجلترا، كما أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية - وهي أعلى هيئة رسمية تعنى بمراقبة نشاطات البنوك - قراراً يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيع الرمزية- التي يتميز بها النظام الرأسمالي- واشترط التقابض في أجل محدّد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد، وهو ما يتطابق مع أحكام الفقه الإسلامي (٧).

فتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على سبيل الإشراف والتوجيه أمراً ضرورياً في الإسلام، بمعنى أن الحرية الاقتصادية هي الأصل في النظام الإسلامي، لكنها ليست مطلقة مثلما يدعو إليها النظام الرأسمالي، حيث تقوم الدولة بمراقبة هذه الحرية، لغلا تخرج عن مقاصدها الشرعية في تحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية الأفراد وتأمين التوازن والكفاية في المجتمع.

في الختام، يمكن القول أن التمويل الإسلامي بمبادئه الشرعية استطاع أن يشق لنفسه شقاً رفيعاً في النظام المالي العالمي لاسيما خلال الآونة الأخيرة بعد تهميشه لعدة عقود مضت، يتوجب علينا نحن كمسلمين سواء كباحثين أو مسيرين أو مؤسّسات، أن نتكاتف ونشد الرباط من أجل الرقي بهذه الصناعة التي لا نشك في صلاحيتها، لكن لا نتجاهل ما يحوم حولها من تحديات وما يحفها من معوقات.

الهوامش والمراجع:

1- مقال لـ خالد صالح الحميدي: مفهوم المال في الإسلام على الموقع الإلكتروني <http://www.alarabiya.net/views/2011/01/14/133468.html>

2- ارتفع عدد الصناديق الإسلامية من 250 صندوق سنة 2004 إلى 900 صندوق سنة 2012.

3-The cityuk: the uk leading western centre for Islamic finance ,November 2015 ,P22 available at the site: <http://www.londonstockexchange.com>

Source:The Cityuk: Islamic Finance, Octobre 2013, and the cityuk november 2015 Available at the-4 site: <http://www.londonstockexchange.com>

5- صحيفة وقائع: دعم صندوق النقد الدولي لبلدان الدخل المنخفض على الموقع الإلكتروني: http://www.imf.org/external/arabic/np/exr_facts/poora.htm

6- من تحليل الباحثين اعتماداً على تفسير ابن عثيمين على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahlalhdeth.com/vb/showthread.php?t=314977>

7- مداخلة لـ علاوي محمد حسن مقدمة للملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل. بعنوان: التحليل الاقتصادي الإسلامي للأزمة المالية العالمية، جامعة غرداية، 23-24 فيفري 2011، متوفر على الموقع الإلكتروني لموسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي: <http://iefpedia.com> بتصرف